

Distr.: General
21 July 2026
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

الدورة الثالثة والأربعون

جنيف، 30 أيلول/سبتمبر - 2 تشرين الأول/أكتوبر 2026

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

احتياجات الشركات الصغرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال المحاسبة والإبلاغ المالي مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

تتضمن هذه المذكرة استعراضاً للمتطلبات والممارسات الحالية في مجال المحاسبة والإبلاغ المالي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع النظر في الحالة الخاصة بالشركات الصغرى عند الاقتضاء. وتتناول المذكرة بالنقاش المؤسسات الإقليمية والدولية الرئيسية الناشطة في هذا المجال، فضلاً عن الجهود المبذولة لدعم تنفيذ المعايير والتوجيهات المعمول بها حالياً.

ويجري تقييم مدى تبني المعايير في مختلف المناطق والولايات القضائية، مع تحديد الاختلافات في النهج المتبعة في عملية التنفيذ. ويخضع للمناقشة بياناً للجدوى، إلى جانب تحليل للتكاليف والفوائد المتعلقة بإعداد التقارير المجدية في المجالات المحاسبية والمالية من قبل الشركات الصغرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتجدر الإشارة إلى أن المحاسبة والإبلاغ من جانب المشاريع الصغيرة والمتوسطة غير مطلوب في الغالب في العديد من الولايات القضائية؛ ومع ذلك، يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من هذه الممارسة، بهدف تعزيز العلاقات مع الأطراف المعنية، والحصول على التمويل، والتأهل للانضمام في سلاسل الإمداد الدولية، فضلاً عن تحسين الضوابط المالية الداخلية والرقابة. ويُشار هنا إلى الجهود التي يبذلها في هذا المجال فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، إلى جانب الخبرة ذات الصلة التي يتمتع بها الأونكتاد في مساعدة الدول الأعضاء على بناء القدرات اللازمة للوفاء بمتطلبات المحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالشركات الصغرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأخيراً، تُعرض مجموعة من التدابير التي قد يرغب صانعو السياسات في أخذها بعين الاعتبار لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الانتقال إلى ممارسات فعالة في مجال المحاسبة والإبلاغ المالي.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- أقرت الجمعية العامة، في قرارها 160/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022، بشأن زيادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة، بأهمية الشركات الصغرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة "التي تمثل على الصعيد العالمي زهاء 90 في المائة من الشركات وتوفر أكثر من ثلثي فرص العمل"، وشددت على "دورها في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما من خلال تشجيع الابتكار والإبداع وتوفير العمل اللائق للجميع".

2- وقد أكد عمل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ باستمرار على الدور الحاسم الذي يؤديه الإبلاغ المالي وغير المالي العالي الجودة في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة. وقد أقر فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي منذ فترة طويلة بأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل العمود الفقري لمعظم الاقتصادات، لا سيما في البلدان النامية، حيث تستأثر بحصة كبيرة من الناتج الاقتصادي. وعلى الرغم من أهمية هذه المشاريع فإنها غالباً ما تواجه تحديات غير متناسبة على صعيد الحصول على التمويل، والاندماج في سلاسل الإمداد الدولية، وتحقيق النمو على المدى الطويل. ومن بين القيود الأساسية التي أمكن تحديدها في هذا الصدد الافتقار إلى معلومات مالية موثوقة وقابلة للمقارنة ومفيدة في اتخاذ القرارات.

3- وفيما يخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأكبر حجماً، يعتمد الحصول على الائتمان الرسمي بشكل حاسم على توفر بيانات مالية موثوقة (مثل الميزانيات العمومية، وبيانات الإيرادات، وسجلات التدفقات النقدية). وتتيح هذه الوثائق للبنوك استخدام تكنولوجيات الإقراض القائمة على المعاملات، وتقييم القدرة على خدمة الديون، والتحقق من الربحية بطريقة شفافة. وفي المقابل، تفتقر الشركات الصغرى عادةً إلى سجلات مالية خاضعة للتدقيق أو حتى إلى السجلات المالية الأساسية. لذلك يعتمد المقرضون على الإقراض القائم على العلاقات بدلاً من البيانات الرسمية، مستخدمين معلومات "نوعية" (مثل شخصية المقرض، وسجل السداد، وطبيعة النشاط التجاري) ومؤشرات بديلة للتدفقات النقدية (مثل إحصاءات المبيعات اليومية). ويؤدي هذا التشعب إلى نشوء حاجز هيكلي، حيث تواجه الشركات الصغرى التي لا تمتلك بيانات مالية الرفض التلقائي أو التقييد في إطار أنظمة التقييم، في حين يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك بيانات مالية موثوقة الحصول على قروض أكبر بأسعار فائدة أقل. وبدون الوثائق المالية، لا يمكن معالجة عدم التكافؤ في المعلومات، مما يجبر المقرضين على رفض منح القروض أو إجراء تقييمات يدوية مكلفة⁽¹⁾.

4- وقد اختار فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، في دورته الثانية والأربعين، احتياجات الشركات الصغرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال المحاسبة والإبلاغ المالي كبند موضوعي على جدول أعمال دورته الثالثة والأربعين. وبناءً على ذلك، أعدت أمانة الأونكتاد هذه المذكرة بهدف تسهيل مداوالات المندوبين. وتجرى مناقشة استعراض للأعمال التي أنجزها فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي في تزويد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتوجيهات مناسبة بشأن المحاسبة والإبلاغ المالي، ويلي ذلك مناقشة للمبادرات الأخرى على الصعيد الدولي، بما في ذلك من جانب مجلس معايير المحاسبة الدولية، بهدف صياغة معايير وتوجيهات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بشأن المحاسبة والإبلاغ المالي ودعم التنفيذ. ويخضع للنقاش مدى تطبيق هذه التوجيهات في مختلف المناطق والولايات القضائية، ويلي ذلك بيان للجدوى بخصوص المحاسبة ذات المغزى والإبلاغ المالي الهادف، وكيف يمكن أن يساهم في تحسين

(1) انظر <https://www.unescap.org/kp/2022/small-and-medium-sized-enterprises-lending-approaches-role-banks-asia>

الرقابة الداخلية وعملية اتخاذ القرار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع أخذ وجهات نظر مختلف أصحاب المصلحة في الاعتبار. ويجري النظر في التفتيشات التي أجراها مجلس معايير المحاسبة الدولية حتى الآن، وللتشابهات مع التوجيهات الصادرة عن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، إلى جانب المسألة الأوسع نطاقاً المتمثلة فيما إذا كانت احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة قد استوفيت، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها على الصعيدين الوطني والدولي لجعل متطلبات المحاسبة والإبلاغ المالي أكثر دعماً لهذه المشاريع. وأخيراً، يجري النظر فيما إذا كانت هناك حاجة إلى توفير توجيهات تقع في الوسط بين معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية والتوجيهات الصادرة عن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي.

ألف - فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي

5- ساهم فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، منذ إنشائه، في تطوير البنية العالمية للإبلاغ المالي من خلال تشجيع اعتماد وتنفيذ معايير معترف بها دولياً، مع التأكيد في الوقت نفسه على ضرورة التناسب والشمولية. وأصدر فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم استجابةً للحاجة إلى إطار محاسبي بسيط وعملي مصمم خصيصاً ليتناسب مع واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، حيث غالباً ما تكون المعايير الدولية الكاملة معقدة للغاية وباهظة التكلفة بحيث يتعذر تطبيقها⁽²⁾. وفي سياق المداولات المتعلقة بوضع المبادئ التوجيهية، حدد فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المستويات الثلاثة التالية للمشاريع، بما يعكس أحجامها النسبية ودرجة تطورها:

(أ) المستوى 1: المشاريع المسجلة التي تُداول أسهمها في سوق الأوراق المالية والمشاريع التي تتطوي على قدر كبير من النفع العام. ويُطلب منها عادةً إصدار بيانات مالية سنوية باستخدام معايير الإبلاغ المعتمدة في ولايتها القضائية، مثل المعايير الدولية للإبلاغ المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية؛

(ب) المستوى 2: مشاريع الأعمال الكبيرة التي لا تصدر أوراقاً مالية عامة ولا تتطوي على نفع عام كبير؛

(ج) المستوى 3: مشاريع أصغر حجماً كثيراً ما يديرها أصحابها ولا يعمل بها مستخدمون أو يعمل بها عدد قليل من المستخدمين؛ والنهج المقترح هو نظام محاسبة مبسط قائم على أساس الاستحقاقات، ومرتبطة بالمعاملات النقدية؛ ويجوز أن تسمح الجهات التنظيمية الوطنية باستثناء للمؤسسات المنشأة حديثاً أو التي دخلت الاقتصاد الرسمي حديثاً لكي تستخدم المحاسبة النقدية لفترة زمنية محدودة.

6- وفي عام 2003، أصدر فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي توجيهات بشأن المستويين 2 و3، وفي عام 2009، استكمل التوجيهات المتعلقة بالمستوى 3 ونقحها. وفي ضوء إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية للمعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، جرى تعليق العمل الإضافي الذي ينفذه فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي بشأن المستوى 2.

7- وقد ساهمت أعمال فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي باستمرار في تسليط الضوء على أن تحسين جودة الإبلاغ المالي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يحسن الشفافية، ويعزز الحوكمة،

(2) انظر <https://unctad.org/publication/accounting-and-financial-reporting-guidelines-small-and-medium-sized-enterprises-smega> و <https://unctad.org/publication/accounting-and-financial-reporting-guidelines-small-and-medium-sized-enterprises-0>.

ويسهل الحصول على الائتمان والاستثمار. وفي هذا الصدد، تكتسب المداولات التي جرت خلال دورته الأربعين، في عام 2023، أهمية خاصة. وفي إطار بند جدول الأعمال المتعلق بـ "احتياجات المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للمحاسبة والإبلاغ، ودور المحاسبة والإبلاغ في تيسير إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية في القطاع غير الرسمي"، شدد الخبراء على أن عملية إضفاء الطابع الرسمي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة المؤسسات على تقديم معلومات مالية موثوقة. وأبرزت المناقشات أن سجلات المحاسبة والبيانات المالية ليست مجرد أدوات للائتمان، بل عناصر أساسية تمكن المؤسسات من الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، والحصول على التمويل، والمشاركة في الأسواق وسلاسل الإمداد المحلية والعالمية. إضافةً إلى ذلك، أكدت المناقشات أنه في حين أن الأعباء المفرطة المتعلقة بالإبلاغ قد تثبط عملية إضفاء الطابع الرسمي، فإن الأطر المصممة بشكل ملائم، إلى جانب بناء القدرات والأدوات الرقمية، يمكن أن تحفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي والبقاء فيه. وبالتالي، يمكن أن يكون الإبلاغ المالي بمثابة محرك ونتيجة لعملية إضفاء الطابع الرسمي في آن واحد، مما يعزز دورة إيجابية تتمثل في تحسين الشفافية، وتيسير الحصول على التمويل، ونمو الأعمال.

8- وقد أمكن دعم الأعمال التحليلية وأعمال بناء القدرات المتعلقة بالإبلاغ المالي التي ينفذها فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي من خلال أدوات عملية مثل حلقات العمل لتدريب المدربين في مجال المحاسبة الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأدوات تطوير المحاسبة، التي تهدف إلى مساعدة البلدان على تقييم نقاط القوة والثغرات في البنية التحتية المحاسبية على المستوى الكلي، بما في ذلك ما يتعلق بالتعليم ومعايير المحاسبة والإبلاغ والأطر المؤسسية وآليات الإنفاذ. وقد أظهرت نتائج التقييمات التي أجريت في مجموعة من البلدان بشكل متسق الحاجة إلى أطر إبلاغ قابلة للتوسع ومتدرجة يمكنها استيعاب التنوع الذي تتسم به المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا سيما على المستويين الصغير وغير الرسمي.

باء - مجلس معايير المحاسبة الدولية

9- في عام 2009، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهو مجموعة مستقلة من المبادئ المحاسبية المصممة للكيانات غير الخاضعة للمساءلة العامة، ويهدف إلى تحقيق التوازن بين احتياجات المستخدمين الخارجيين من المعلومات (مثل المقرضين والمستثمرين والسلطات الضريبية) وتكلفة إعداد البيانات المالية ومدى تعقيدها⁽³⁾.

10- وعلى عكس المعايير الدولية للإبلاغ المالي الكاملة، التي تستهدف في المقام الأول الشركات العامة والكيانات التي تتطوي على نفع عام كبير، فإن المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم يبسط متطلبات الاعتراف والقياس وشرطي العرض والإفصاح. وهو يستبعد الموضوعات التي لا تهم عادةً الكيانات الأصغر حجماً، ويقلل من عدد الإفصاحات المطلوبة، ويقدم معالجات محاسبية مبسطة في مجالات مثل الأدوات المالية، والسمعة الجيدة، وضرائب الدخل.

11- ومنذ عام 2009، اتبع مجلس معايير المحاسبة الدولية سياسة تتمثل في إجراء استعراضات دورية وشاملة، بدلاً من إجراء تغييرات مستمرة، وذلك للحفاظ على استقرار المشاريع الصغيرة والمتوسطة

(3) انظر <https://www.ifrs.org/issued-standards/ifrs-for-smes/>.

مع الاستمرار في تحسين المعيار. وقد أجريت التفتيحات الرئيسية في عامي 2015 و2022، على النحو التالي⁽⁴⁾:

(أ) الاستعراض الشامل لعام 2015، الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2017، وأدخل عدداً محدوداً من التعديلات الموجهة، بما في ذلك المواءمة مع بعض مبادئ معايير المحاسبة ضمن المعايير الدولية للإبلاغ المالي الكاملة (مثلاً السماح بإعادة تقييم الممتلكات والمنشآت والمعدات)، والتبسيط في بعض المجالات مثل الضرائب المؤجلة، وتوضيح التعريفات (مثل الأدوات المالية الأساسية)؛

(ب) الاستعراض الشامل لعام 2022، الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2025، بما في ذلك نموذج محدث لإثبات الإيرادات يتوافق بشكل عام مع المعيار 15 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي، الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء؛ وإطار عمل منقح للقيمة العادلة يتوافق مع المعيار 13 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي، قياس القيمة العادلة؛ وتوجيهات محدثة بشأن التوحيد تبين المعيار 10 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي، البيانات المالية الموحدة؛ والتحسينات على الأدوات المالية وشروط الإفصاح.

جيم - مقارنة بين التوجيه والمعيار

12- تهدف كل من المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الصادرة عن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، والمعايير الدولية للإبلاغ المالي الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى تحسين فائدة وجودة وشفافية وفعالية الإبلاغ المالي من جانب الشركات الأصغر، ولا سيما بهدف دعم حصول هذه الشركات على التمويل وتحسين عملية اتخاذ القرار لدى المستخدمين الخارجيين مثل المقرضين والمستثمرين.

13- ويوفر المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم إطاراً شاملاً لهذه المنشآت، إلا أنه قد يظل معقداً للغاية بالنسبة للمشاريع الصغيرة جداً، لا سيما تلك التي تعمل في بيئات ذات قدرات محدودة. وفي هذا السياق، تؤدي التوجيهات المتعلقة بالمستوى 3 الصادرة عن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي دوراً رئيسياً من خلال توفير إطار محاسبي مبسط ومصمم خصيصاً لتلبية احتياجات أصغر الشركات. وتشدد هذه التوجيهات على أهمية مسك دفاتر الحسابات الأساسية، واتباع نظام محاسبة على أساس الاستحقاقات مرتبط بالمعاملات النقدية، إضافةً إلى البيانات المالية المبسطة، مما يمكن رواد الأعمال على المستوى الصغير من تحسين الإدارة المالية دون الحاجة إلى خبرة تقنية واسعة. وتُعد هذه التوجيهات أيضاً بمثابة نقطة انطلاق نحو أطر إبلاغ أكثر تطوراً مع نمو الشركات وتطور احتياجات الإبلاغ.

14- وتشير الرؤى المستخلصة من المداولات التي جرت خلال دورات فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، ومن تقييمات أدوات تطوير المحاسبة، ومن التجارب الميدانية، بما في ذلك، على سبيل المثال، في نيجيريا وأوغندا، إلى أن بيئة التشغيل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك أصغر المشاريع، تشهد تطوراً سريعاً، متأثرة بالرقمنة، وطرق التمويل الجديدة، والتوقعات المتزايدة فيما يتعلق بالشفافية. وفي هذا السياق، قد يكون الوقت مناسباً للتفكير فيما إذا كانت الأطر المبسطة الحالية، مثل التوجيهات المتعلقة بالمستوى 3، لا تزال تلبي احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل كامل، أم أن إجراء مزيد

(4) انظر <https://www.ifrs.org/projects/completed-projects/2015/2015-comprehensive-review-of-the-> و <https://www.ifrs.org/supporting-implementation/2015-ifrs-for-smes-supporting-> [ifrs-for-smes-](https://www.ifrs.org/supporting-implementation/2015-ifrs-for-smes-supporting-) [materials/sme-updates/2022/december-2022-ifrs-for-smes-update/](https://www.ifrs.org/supporting-implementation/2015-ifrs-for-smes-supporting-)

من التحسينات والتحديثات قد يعزز مدى ملاءمتها وسهولة استخدامها وتوافقها مع الواقع الاقتصادي الحالي. ويجب أن تحقق هذه الاعتبارات التوازن بين أهداف البساطة وقابلية المقارنة والتأثير على التنمية.

ثانياً- التطورات الأخيرة

ألف- الكيانات الرئيسية

15- هناك عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية التي تؤثر على وضع المعايير والتنفيذ العملي في مجال الشركات الصغرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويُقدّم في هذا الفرع استعراض موجز. وبشكل عام، يعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية كجهة دولية لوضع المعايير؛ ويدعم اتحاد المحاسبين الدولي التنفيذ من خلال هيئات مهنية؛ وتركز منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، وكذلك فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، على التشخيص وتقديم المشورة في مجال السياسات، وبناء القدرات؛ وتعمل المنظمات الإقليمية على تعزيز التنسيق والتدريب.

1- مجلس معايير المحاسبة الدولية

16- يعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على وضع المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم منذ بدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ وجرى اعتماد المشروع الرسمي في عام 2003، وصدرت مسودة العرض في عام 2007، وصدرت النسخة الأولى من المعيار في عام 2009. وأجرى المجلس استعراضات شاملة للمعيار، ووضع توجيهات للتنفيذ، وأصدر وحدات تدريبية وحلقات دراسية شبكية موجهة للمحاسبين والجهات التنظيمية.

17- ولتلبية الاحتياجات الخاصة بالشركات الصغرى، أصدر المجلس في عام 2013 توجيهات مخصصة بشأن كيفية تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، تتضمن تبسيطات ومجموعة مختارة من المبادئ ذات الصلة بالشركات الصغرى، والتي لن يفرض الامتثال لها عبئاً غير مبرر من حيث الوقت والموارد. ويشير المجلس إلى أن الامتثال لهذه التوجيهات يؤدي إلى الامتثال للمعيار. ولم يستكمل المجلس هذا الدليل حتى الآن⁽⁵⁾.

18- وأصدر المجلس النسخة الثالثة من المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في عام 2025، على أن يسري مفعوله على الفترات التي تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2027 أو بعده. ويمكن للكيانات أن تختار اعتماد النسخة الجديدة مبكراً أو الاستمرار في تطبيق النسخة السابقة، الصادرة في عام 2015، حتى تاريخ سريان النسخة الثالثة. ولا تزال المواد الداعمة لنسخة عام 2015 متاحة.

2- اتحاد المحاسبين الدولي

19- يدعم الاتحاد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الدولي من خلال فريق استشاري وشبكة من منظمات المحاسبة المهنية في أكثر من 130 ولاية

(5) انظر <https://www.ifrs.org/supporting-implementation/2015-ifrs-for-smes-supporting-materials/micros/>

قضائية⁽⁶⁾. وتشمل الأنشطة إصدار توجيهات للمحاسبين الذين يقدمون خدماتهم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع اعتماد المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإصدار توجيهات بشأن إدارة الممارسات والإبلاغ المالي للمحاسبين في الشركات الصغيرة، وتنظيم المؤتمرات ومناظر المعرفة. ويعمل الاتحاد مع الهيئات الدولية المعنية بوضع المعايير في مجالات مراجعة الحسابات والأخلاقيات والتعليم التي تؤثر على إعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي الوقت الحالي، يركز الاتحاد على تعزيز منظمات المحاسبة المهنية، والمشاركة مع الأونكتاد في تنظيم فعاليات دولية، مثل أيام الشركات الصغرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة⁽⁷⁾، وتوسيع نطاق التوجيهات المتعلقة بالاستدامة والإبلاغ الرقمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودعم بناء القدرات والتدريب على الصعيد العالمي.

3- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

20- أعدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولا سيما من خلال لجنة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، تحليلات سياساتية وتقارير مقارنة دولية بشأن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والشفافية المحاسبية، وأطر الإبلاغ. وتشمل النتائج الرئيسية توقعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال ولوحة مؤشرات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، التي توفر بيانات دولية وتوجيهات سياساتية تتعلق بالمعلومات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وإمكانية الحصول على التمويل. وتنظم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي اجتماعات على المستوى الوزاري، وحوارات بشأن السياسات، ومشاريع بحثية، بهدف دعم تحسين الإبلاغ، والحوكمة، والشفافية المالية في أوساط المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتعمل المنظمة حالياً على وضع توصيات سياساتية، وإنشاء منصات بيانات، والتعاون الدولي في مجال الإبلاغ من جانب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأنظمة المحاسبة الرقمية، والتمويل المستدام⁽⁸⁾.

4- البنك الدولي

21- يدعم مركز إصلاح الإبلاغ المالي التابع للبنك الدولي إصلاحات الإبلاغ المالي من جانب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية منذ عام 2008. وقد شمل عمله إجراء تقييمات تشخيصية لأطر المحاسبة الوطنية، وتقديم المساعدة الفنية في اعتماد المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتدريب الجهات التنظيمية وهيئات المحاسبة المهنية، وبرامج إقليمية لبناء القدرات. وينظم المركز حلقات عمل وبرامج لتدريب المدربين، بهدف مساعدة البلدان على تحديث أطرها المحاسبية وتحسين أنظمة الإبلاغ المالي لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما ينظم برامج

(6) انظر - <https://www.ifac.org/who-we-are/advisory-groups/small-and-medium-practices-advisory-group>.

(7) انظر - <https://www.ifac.org/knowledge-gateway/discussion/un-msme-day-2025-ifac-oecd-unctad-world-bank-spotlight-building-capacity-smes-sustainability>.

(8) انظر - https://www.oecd.org/en/publications/financing-smes-and-entrepreneurs-2026_075d8058-en/full-report.html و- https://www.oecd.org/en/publications/the-oecd-going-digital-measurement-roadmap-2026_b455e132-en.html.

22- يؤدي هذا الفريق دوراً رئيسياً في صياغة النهج الأوروبية المتعلقة بمعايير المحاسبة والإبلاغ، بما في ذلك تلك التي تؤثر على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تقديم المشورة للمفوضية الأوروبية بشأن اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي وبشأن الأوامر التوجيهية المتعلقة بالمحاسبة. وأجرى الفريق أيضاً، من بين أنشطة أخرى، أبحاثاً تقنية، وعقد مشاورات مع الأطراف المعنية، ومناقشات مع الخبراء بشأن متطلبات الإبلاغ المتناسب الخاصة بالكيانات الأصغر حجماً⁽¹⁰⁾. ولم يعتمد الاتحاد الأوروبي المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

23- شكلت المديرية العامة للاستقرار المالي والخدمات المالية واتحاد أسواق رأس المال، والمديرية العامة للسوق الداخلية والصناعة وزيادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، القوى الدافعة لأطر المحاسبة والإبلاغ التي تؤثر على المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الأمر التوجيهي بشأن المحاسبة، فضلاً عن المبادرات الرامية إلى تبسيط التزامات الإبلاغ للشركات الأصغر حجماً ودعم التوافق مع المعايير الدولية. وقد مولت المفوضية دراسات تقنية ومشاورات وأفرقة عاملة معنية بالممارسات المحاسبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وإمكانية الحصول على التمويل. وتشمل الأعمال الرئيسية الجارية مراقبة وتنفيذ الأمر التوجيهي المنقح بشأن المحاسبة، بما في ذلك الزيادات الأخيرة في الحدود الدنيا لأحجام المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ وتبسيط متطلبات الإبلاغ بالنسبة للكيانات الأصغر حجماً؛ وتنفيذ مبادرة، بالتعاون مع الفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي، تتيح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الإبلاغ طواعيةً عن مؤشرات أداء موحدة، على أن تُنشر على نقطة الوصول الأوروبية الموحدة، لتكون بمثابة منصة مركزية لكي تساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى الأسواق المالية والمستثمرين⁽¹¹⁾.

24- وضعت مبادرات رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومؤسسات إقليمية معنية بأسواق رأس المال، مثل أسواق رؤوس المال الماليزية، منذ منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، أطر إبلاغ مبسطة وتوجيهات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المشاركة في سلاسل الإمداد الدولية، لا سيما فيما يتعلق بالشفافية المالية ومعلومات الاستدامة التي تطلبها البنوك والمستثمرون. وتشمل الأعمال إصدار أدلة إفصاح مبسطة، وتنظيم حلقات عمل، وتوفير نماذج إبلاغ رقمية مخصصة للمشاريع الصغيرة

<https://cfr.worldbank.org/news/training-trainers-%E2%80%93-accounting-standard-update-training-trainers-tot-workshop-ifrs-smes-accounting-standard-2025>

[.https://www.efrag.org/en/financial-reporting](https://www.efrag.org/en/financial-reporting) انظر

<https://commission.europa.eu/topics/>، و https://eur-lex.europa.eu/eli/dir_del/2023/2775/oj/eng انظر
https://www.esma.europa.eu/esmas-activities/data/european-competitiveness/simplification_en، و
https://www.esma.europa.eu/esmas-activities/data/european-competitiveness/simplification_en#single-access-point-esap.

والمتوسطة⁽¹²⁾. وشكلت لجنة التنسيق المعنية بالشركات الصغرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بهدف بيان احتياجات الشركات الصغرى على نحو أفضل، وترد خطة العمل في خطة العمل الاستراتيجية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة للفترة 2016-2025⁽¹³⁾. وقد عملت رابطة أمم جنوب شرق آسيا على توسيع نطاق التعاون الإقليمي، بهدف تعزيز الممارسات الموحدة في مجال الاستدامة والإبلاغ المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل الحصول على التمويل الأخضر والوصول إلى الأسواق الدولية⁽¹⁴⁾.

25- وعلى الصعيد الإقليمي، في أفريقيا، أنشئت شبكة من المنظمات المهنية والمؤسسية لكي تضطلع بدور مهم في تعزيز وتنفيذ معايير المحاسبة والإبلاغ المالي، بما في ذلك فيما يخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويُعد اتحاد المحاسبين الأفريقي المنظمة القارية الرئيسية التي تمثل الهيئات المهنية الوطنية للمحاسبة، وتتعاون مع المؤسسات الدولية لتعزيز اعتماد المعايير الدولية، وتقديم التوجيه والتدريب، وتوفير منصة للتعبير عن وجهات النظر الأفريقية في المناقشات المتعلقة بوضع المعايير على الصعيد الدولي.

26- وفي أمريكا اللاتينية، يتميز المشهد المؤسسي لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي، بما في ذلك فيما يخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بدرجة عالية نسبياً من التنسيق الإقليمي، إلى جانب التوافق مع المعايير الدولية. وتؤدي رابطة المحاسبة للبلدان الأمريكية دوراً محورياً، حيث تجمع بين الهيئات المهنية للمحاسبة من مختلف أنحاء المنطقة، وتشجع على اعتماد المعايير الدولية وتطبيقها بشكل متسق، بما في ذلك المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع تيسير تبادل المعلومات التقنية ومبادرات بناء القدرات. إضافة إلى ذلك يوفر فريق واضعي معايير المحاسبة في أمريكا اللاتينية منبراً للهيئات الوطنية المعنية بوضع المعايير بهدف تنسيق المواقف والتواصل بشكل جماعي مع مجلس معايير المحاسبة الدولية، مما يضمن انعكاس وجهات النظر الإقليمية في عمليات وضع المعايير الدولية. وعلى المستوى دون الإقليمي، تساهم منظمات مثل رابطة المحاسبة للبلدان الأمريكية في تحقيق التوافق المهني وتبادل المعرفة⁽¹⁵⁾. ويمكن ملاحظة أن هناك اعتماد واسع النطاق نسبياً للمعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في أمريكا اللاتينية، مدعوماً بآليات إقليمية مشابهة وقرارات سياساتية مبكرة اتخذتها عدة بلدان، بهدف مواءمة الأطر الوطنية مع المعايير الدولية⁽¹⁶⁾.

باء - النطاق الجغرافي لمعايير الإبلاغ المالي ومدى تطبيقها

27- في الوقت الحالي، هناك 87 ولاية قضائية تشترط تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم أو تسمح بتطبيقه، في حين تدرس 12 ولاية قضائية هذا المعيار، ولم تنتظر 70 ولاية قضائية في هذا المعيار أو لا تستخدمه؛ ويُستخدم المعيار في الغالب في البلدان

(12) انظر <https://jaif.asean.org/en/news/accelerate-business-digitalisation-with-the-digital-readiness-assessment-tool-for-msmes>.

(13) انظر <https://asean.org/book/asean-strategic-action-plan-for-sme-development-2016-2025/>.

(14) انظر <https://www.theacmf.org/sustainable-finance/publications/asean-simplified-esg-disclosure-guide-asedg-for-smes-in-supply-chains>.

(15) انظر <https://contadores-aic.org>.

(16) بحلول عام 2015، اعتمدت 27 ولاية قضائية في أمريكا اللاتينية والكاريبي هذا المعيار. انظر <https://www.ifac.org/knowledge-gateway/discussion/research-insights-study-countries-adoption-ifrs-smes>.

النامية وفي عدد قليل من البلدان المتقدمة؛ وسجلت أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي أعلى معدلات لاعتماد المعيار⁽¹⁷⁾.

28- في المقابل، لا يزال اعتماد المعيار محدوداً في أمريكا الشمالية؛ ولا تُستخدم المعايير الدولية للإبلاغ المالي في الغالب في المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحلية في كندا أو المكسيك أو الولايات المتحدة الأمريكية. وبالمثل، فإن أقل من نصف الولايات القضائية في آسيا والشرق الأوسط قد طبقت هذا المعيار، حيث غالباً ما تفضل تطبيق معايير وطنية موحدة. وفي الاتحاد الأوروبي، لم يُعتمد المعيار بسبب أولوية الأمر التوجيهي بشأن المحاسبة؛ ومع ذلك، فقد طبقت عدة دول أنظمة وطنية مبسطة خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة مستوحاة من مفاهيم المعايير الدولية للإبلاغ المالي. على سبيل المثال، اعتمدت أيرلندا المعيار 102 من معايير الإبلاغ المالي الذي يستند إلى المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم⁽¹⁸⁾. وفعلت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أيضاً نفس الشيء. وبشكل عام، يقل عدد الولايات القضائية التي تطبق المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على نحو رسمي أو شبه رسمي عن 50 في المائة على مستوى العالم، وحتى في الحالات التي يُعتمد فيها هذا المعيار، غالباً ما يقتصر استخدامه على أساس اختياري للكيانات غير الخاضعة للمساءلة العامة. ويبين هذا النمط المجزأ الاختلافات التقليدية في النظم القانونية، لا سيما بين البلدان التي تطبق القانون العام التي من المرجح أن تعتمد أطر عمل تستند إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي، والبلدان التي تطبق القانون المدني، حيث تظل المحاسبة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالضرائب وقانون الشركات، فضلاً عن الاختلافات في القدرات المؤسسية والأولويات التنظيمية.

29- ومن بين الدول التي تطبق القانون العام، ويقع الكثير منها في أفريقيا وآسيا، التي اعتمدت معايير الإبلاغ أو جعلتها متوافقة بشكل وثيق مع المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، أيرلندا، وباكستان، وجنوب أفريقيا، وسنغافورة، وغانا، وكينيا، والمملكة المتحدة، ونيجيريا.

30- ومن بين الدول التي تطبق نظام القانون المدني والتي لم تعتمد عموماً المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتميل إلى الاعتماد على أنظمة المحاسبة القانونية المرتبطة بقوانين الضرائب والأوامر التوجيهية للاتحاد الأوروبي، إسبانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبولندا، وفرنسا، والنمسا. ويختلف هذا عن العديد من البلدان التي تطبق القانون المدني في أمريكا اللاتينية والتي اعتمدت المعيار.

31- وبالتالي، فإن نمط اعتماد هذه المعايير لا يعتمد فقط على الأصل القانوني، بل يتوقف أيضاً على مدى قوة النظم الوطنية القائمة للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، والمرونة التنظيمية، ومستوى التنمية الاقتصادية، وتأثير المؤسسات الدولية⁽¹⁹⁾. وتُعد الولايات القضائية التي تعتمد نظام القانون العام أكثر ميلاً عموماً إلى اعتماد المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

(17) انظر <https://www.ifrs.org/use-around-the-world/use-of-ifrs-standards-by-jurisdiction/#analysis-of-the-use-of-the-ifrs-for-smes-accounting-standard>

(18) انظر <https://www.frc.org.uk/library/standards-codes-policy/accounting-and-reporting/uk-accounting-standards/frs-102/>

(19) Tarca A, 2012, The case for global accounting standards: Arguments and evidence <https://ssrn.com/abstract=2204889>

أو التوافق معه، في حين تميل الولايات القضائية التي تعتمد نظام القانون المدني في أوروبا إلى عدم القيام بذلك؛ ومع ذلك، فإن النمط الدولي يمكن تفسيره بشكل أفضل من منظور القدرات المؤسسية والأطر التنظيمية، وليس من منظور التقاليد القانونية والأصل القانوني وحدهما.

جيم - أهمية معايير الإبلاغ المالي

32- هناك بيان جدوى قوي لاعتماد معيار للمحاسبة والإبلاغ المالي مثل المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث إن ذلك يمكن أن يساعد في تعزيز الشفافية وقابلية المقارنة والمصادقية للبيانات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهي عوامل بالغة الأهمية للاندماج في سلاسل القيمة الدولية والمشاركة في ترتيبات تمويل سلاسل الإمداد⁽²⁰⁾. ويقلل الإبلاغ الموحد من التباينات في المعلومات ويسهل تقييم المخاطر من قبل المقرضين والمستثمرين، مما يحسن فرص الحصول على التمويل وقد يؤدي إلى خفض تكاليف الاقتراض، حيث تميل المؤسسات المالية إلى تفضيل المعلومات المالية الموثوقة والقابلة للمقارنة. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في ظل استمرار القيود التي تواجه تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الصعيد العالمي، حيث لا يزال الحصول على الائتمان يمثل عائقاً كبيراً أمام النمو⁽²¹⁾. وإضافةً إلى ذلك، فإن الإبلاغ المالي المتسق يعزز العلاقات التجارية والسمعة لدى العملاء والموردين والشركاء التجاريين، مما يمكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة من تلبية متطلبات العناية الواجبة في سلاسل الإمداد والاستفادة من آليات تمويل سلاسل الإمداد التي تعتمد على البيانات المالية الموثوقة⁽²²⁾.

33- ويمكن اعتبار التوجيهات المتعلقة بالمستوى 3 الصادرة عن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي ضمن المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، أدوات استراتيجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تساعد على تعزيز الشفافية المالية، وتسهل الوصول إلى الأسواق، وتعزز ثقة أصحاب المصلحة⁽²³⁾.

34- ومن المهم الإشارة إلى أن أحد العوائق في العديد من البلدان النامية لا يتعلق بالمعيار الذي جرى اعتماده رسمياً، بل بوجود البنية التحتية الأساسية للإبلاغ اللازمة لتطبيق أي معيار على نطاق واسع. وتشمل مثل هذه البنية التحتية للإبلاغ مخططات حسابات موحدة، وتصنيفات رقمية للإبلاغ، وأنظمة محاسبة وإبلاغ تعمل على جمع بيانات المعاملات ومعالجتها وتنظيمها، وأنظمة للفوترة الإلكترونية وأنظمة للإبلاغ الضريبي، فضلاً عن منظومة مؤسسية تضم معديين ومراجعي حسابات وجهات تنظيمية ومزودي برمجيات ووسطاء آخرين.

(20) Akpan J and Akinadewo IS, 2023, IFRS and SMEs: Assessing the impact of IFRS adoption on SMEs, World Journal of Finance and Investment Research, 7(4):34-56

(21) انظر https://www.ecb.europa.eu/press/economic-bulletin/articles/2020/html/ecb.ebart202004_02~80dcc6a564.en.html

(22) Mawutor JKM, Williams S and Oduwaa MA, 2019, Assessment of the adoption and implementation of IFRS for SMEs: A study of selected SMEs [in] Ga East, Ghana, Asian Journal of Finance and Accounting, 11(1)

(23) انظر <https://cfrr.worldbank.org/news/adapting-accounting-frameworks-smes-and-ifrs-smes-accounting-standard-update-training-trainers>

35- وتشكل جاهزية البنية التحتية شرطاً أساسياً لاعتماد المعايير، وفي العديد من البلدان النامية يكمن التحدي في كيفية تسلسل تطوير بنية تحتية للإبلاغ. وقد طور فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي أدوات مثل أدوات تطوير المحاسبة للمساعدة في تقييم قدرة البلدان على إعداد تقارير مالية وتقارير عن الاستدامة عالية الجودة وقابلة للمقارنة دولياً، وذلك من خلال تقييم مدى قوة البنية التحتية للمحاسبة والإبلاغ، وهو ما يقتصر حالياً على المستوى الكلي فقط.

ثالثاً - التحديات التي تواجه التنفيذ

ألف - اعتبارات عامة

36- غالباً ما تواجه الشركات الصغيرة والمشاريع الصغيرة صعوبة في تطبيق أطر عمل منظمة لتقديم التقارير المحاسبية، وذلك بسبب مجموعة من القيود الهيكلية والسلوكية⁽²⁴⁾. وتعمل العديد من الشركات الصغيرة بمراد مالية وبشرية محدودة، مما يعني أنها تقتصر إلى موظفي محاسبة مدربين ولا تستطيع بسهولة تحمل تكاليف الاستعانة بالخبرات الخارجية أو أنظمة المحاسبة الرقمية اللازمة لتطبيق المعايير القائمة على الاستحقاقات. وفي الوقت نفسه، غالباً ما يكون لدى مالكي هذه الشركات مستويات منخفضة من المعرفة التقنية بمتطلبات الإبلاغ الرسمي، مما يؤدي إلى اتباع أساليب مبسطة أو غير رسمية في مسك الدفاتر بدلاً من الإبلاغ المالي المنظم. وحتى في الحالات التي تتوفر فيها القدرات اللازمة، غالباً ما يكون هناك تردد في الكشف الكامل عن المعلومات المالية بسبب مخاوف من كشف البيانات التجارية الحساسة للمنافسين أو السلطات الضريبية أو الجهات المقرضة، فضلاً عن المخاوف من فقدان السيطرة على المشاريع العائلية الخاصة.

37- وقد بينت الدراسات أن تكاليف التنفيذ والتعقيد المتصور والفوائد المحدودة المتوقعة من الإبلاغ الرسمي كلها عوامل تثبط اعتماد هذه الأطر، لا سيما في الشركات الصغيرة التي تعطي الأولوية للبقاء وإدارة السيولة النقدية على الامتثال للأطر المحاسبية الرسمية⁽²⁵⁾.

38- وتشير الدراسات إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة قد تتردد في اعتماد المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بسبب مجموعة متنوعة من العوامل الثقافية؛ على سبيل المثال، قد ترى الشركات التي اعتادت على معايير المحاسبة المحلية أن ذلك أمر غير ضروري ومعقد وغير ذي أهمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعمل محلياً، حيث يُنظر إلى قابلية المقارنة الدولية للبيانات المالية على أنها أقل أهمية⁽²⁶⁾.

39- وأشار استطلاع أُجري بين مجموعة مختارة من رواد الأعمال ومديري المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ولاية لاغوس بنيجيريا إلى أن غالبية هذه المشاريع لا تحتفظ بسجلات للبيانات المالية

(24) Perera D and Chand P, 2015, Issues in the adoption of IFRS for SMEs, Advances in Accounting, 31(1):165-178.

(25) Kamotho DW and PK Kaudu, 2023, The challenges SMEs face in adopting and implementing IFRS for SMEs: A case of Windhoek Central Business District, International Journal of Management Science and Business Administration, 9(4):7-20.

(26) Zubairu I, Alenezi M and Muhammadu H, 2025, An evaluation of the challenges faced by SMEs in implementing IFRS in emerging markets: Evidence from Ghana, in Moloi T, ed., Impacting Society Positively Through Technology in Accounting and Business Processes, Springer Proceedings in Business and Economics.

أو سجلات توضح الوضع المالي لأعمالها. وكانت أكثر من 70 في المائة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي شملها الاستطلاع مشاريع عائلية في مواقع مختلفة، وأفادت بأن معظم القرارات والمعلومات المطلوبة في البيانات المالية الكاملة لا صلة لها بأعمالها. وأشار بعض الخبراء إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا تخضع للمساءلة العامة، وبالتالي فهي ليست ملزمة بالإفصاح عن نفس القدر من المعلومات الذي تلتزم به الشركات المدرجة في البورصة. وأفاد جميع المشاركين في الاستطلاع تقريباً بأن الالتزام بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي وإصدار البيانات المالية يقنع ضمن مسؤولية المؤسسات الكبيرة والشركات المتعددة الجنسيات⁽²⁷⁾.

40- وأظهرت دراسة أجريت في ناميبيا بشأن تحديد العوائق التي تمنع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من تبني وتنفيذ المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم أن هذه المشاريع في البلاد لا تعتمد المعيار بالكامل بسبب نقص التدريب، وعدم القدرة على توظيف محاسبين محترفين نظراً لارتفاع التكلفة، ونقص الموظفين ذوي الخبرة في هذه المشاريع، وعدم رغبة أصحابها في الكشف عن معاملاتهم المالية لأطراف ثالثة⁽²⁸⁾.

41- وتتدعم المصادقية والثقة في التقارير المالية بوجود إطار سليم للإبلاغ وما يرتبط بذلك من بناء للقدرات والتنفيذ؛ وبنية إبلاغ تحتية قوية، بما في ذلك أدوات تكنولوجيا المعلومات؛ ومراجعة الحسابات. ويجب توفر العنصرين الأولين قبل أن تصبح مراجعة الحسابات فعالة. وفي هذا السياق، وبهدف مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على اعتماد معايير فعالة من حيث التكلفة لمراجعة الحسابات، وضع مجلس المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والضمان معياراً دولياً لمراجعة الحسابات يهدف لمراجعة البيانات المالية للكيانات الأقل تعقيداً، استناداً إلى المعايير الدولية الكاملة لمراجعة الحسابات؛ وبالتالي، فإن عمليات مراجعة الحسابات التي تُجرى باستخدام هذه المنهجية مصممة لتوفير مستوى مماثل من الضمان⁽²⁹⁾.

42- وتؤدي القدرات المؤسسية أيضاً دوراً حاسماً. ويتطلب تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وجود آليات إنفاذ ومحاسبين ومراجعين حسابات ومشرفين مدربين قادرين على تفسير وتطبيق معايير قائمة على المبادئ. وفي البلدان التي تكون فيها الهيئات المهنية للمحاسبة أقل تطوراً أو التي تكون فيها الرقابة التنظيمية محدودة، قد يتردد واضعو السياسات في اعتماد إطار عمل يعتمد بشكل كبير على التقدير المهني. وبدلاً من ذلك، قد يفضلون اعتماد معايير وطنية أبسط وقائمة على القواعد، تكون أسهل في الإدارة والتنفيذ.

43- وأخيراً، تختلف الأولويات التنظيمية من ولاية قضائية إلى أخرى. وفي الاقتصادات التي تتمتع بأسواق رأس مال متطورة، هناك حافز أقوى للالتزام بالمعايير الدولية، بهدف جذب الاستثمارات وتعزيز قابلية المقارنة⁽³⁰⁾. في المقابل، في الاقتصادات التي تهيمن عليها المشاريع الصغيرة المملوكة لعائلات والتي يكون طلبها على التمويل الخارجي محدوداً، قد تفوق تكاليف الامتثال الفوائد المتوقعة من تطبيق

(27) انظر <https://businessday.ng/opinion/article/how-international-financial-reporting-standards-ifrs-benefits-smes/>

(28) Kamocho and Kaudo, 2023.

(29) انظر <https://www.iaasb.org/focus-areas/isa-lce-standard-audits-less-complex-entities>

(30) Bengtsson M and Argento D, 2023, International accounting convergence and divergence: Towards a framework for understanding de jure adoption of IFRS, *Accounting in Europe*, 20(3):370-392; Potharla S, 2025, Global adoption of IFRS: A comprehensive review and critical analysis 2000-2025، متاحة على الرابط <https://ssrn.com/abstract=5277789>

المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم⁽³¹⁾. ونتيجةً لذلك، لا تعكس قرارات الاعتماد التقاليد القانونية فحسب، بل تعكس أيضاً اعتبارات أوسع نطاقاً تتعلق بالهيكل الاقتصادي، والجدوى الإدارية، والأهداف السياسية، مما يؤدي إلى التنوع الدولي الملحوظ في مدى تطبيق هذا المعيار.

باء - الدراسة الاستقصائية التي أجراها مجلس معايير المحاسبة الدولية

44- في شباط/فبراير 2025، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية نتائج دراسة استقصائية إلكترونية بشأن تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأظهرت النتائج أن غالبية المشاركين أيدوا بشكل عام الاستمرار في استخدام المعيار وتحديثه بشكل دوري، مع تباين الآراء بشأن نهج المجلس الرامي إلى مواءمته مع المعايير الدولية الكاملة للإبلاغ المالي⁽³²⁾. وأشار مستخدمو البيانات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مثل المقرضين والمستثمرين، إلى أن المعلومات الأكثر فائدة في عملية اتخاذ القرار تتعلق بالتدفقات النقدية والسيولة، ولا سيما قدرة هذه المشاريع على سداد ديونها؛ والمخاطر المالية والالتزامات الطارئة؛ والسياسات المحاسبية التي تطبقها هذه المشاريع؛ ومعلومات مالية أكثر تفصيلاً تساعد في فهم المركز المالي والأداء المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد جرى التأكيد على أهمية معلومات التدفقات النقدية بشكل خاص، لأن المقرضين والدائنين يعتمدون عليها غالباً لتقييم الجدارة الائتمانية. وقد أُشير بشكل متكرر إلى عدة مخاوف، حيث شدد المشاركون على ضرورة الحفاظ على توازن مناسب بين التكلفة والفائدة، وأشاروا إلى أن التحديثات المتكررة أو التوافق المفرط مع المعايير الدولية الكاملة للإبلاغ المالي قد يفرض تكاليف تنفيذ كبيرة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ورأى بعض أصحاب المصلحة أن المعيار معقد نسبياً بالنسبة للمشاريع الصغيرة جداً أو التي يديرها مالكوها، وشددوا على أهمية الحفاظ على بساطة متطلبات القياس والإفصاح وتناسبها.

45- وتشير التعليقات الواردة إلى أن المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم يجب أن يكون أبسط وأقل تكلفة، حتى يحظى بقبول أوسع. ويفضل المستخدمون، مثل المقرضين والمستثمرين والموردين، بشكل أساسي الحصول على معلومات أوضح عن السيولة والمخاطر والتدفقات النقدية، في حين يؤكد المعُدون على أهمية بقاء متطلبات الإبلاغ سهلة الاستخدام وفعالة من حيث التكلفة بالنسبة للمشاريع الأصغر حجماً.

جيم - الرقمنة والذكاء الاصطناعي

46- تؤثر الاحتياجات المتغيرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في سياق الرقمنة والذكاء الاصطناعي بشكل متزايد على كيفية تطبيق وتنفيذ أطر المحاسبة والإبلاغ المالي، مع التركيز بشكل متزايد على سهولة الوصول، والبيانات الآنية، وأدوات دعم اتخاذ القرار⁽³³⁾. ويُشكل الاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي وأنظمة المحاسبة الرقمية تحديات جديدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في البلدان النامية، لأن المنصات المتكاملة الحديثة تتطلب بشكل متزايد بنية تحتية رقمية موثوقة، بما في ذلك

(31) Litjens R, Bissessur S, Langendijk H and Vergoossen R, 2012, How do preparers perceive costs and benefits of IFRS for SMEs Accounting Standard? Empirical evidence from the Kingdom of the Netherlands, Accounting in Europe, 9(2), 227-250

(32) انظر <https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/project/2019-comprehensive-review-of-the-ifrs-for-smes-standard/ifrs-standard/feedback-statement-effects-analysis.pdf>

(33) انظر https://www.oecd.org/en/publications/the-digital-transformation-of-smes_bdb9256a-en.html

اتصال مستقر بالإنترنت، وخدمات الحوسبة السحابية، وأنظمة دفع آمنة، وتكنولوجيات متوافقة لنقاط البيع، وسعة تخزين البيانات، وإجراءات حماية الأمن السيبراني، وموظفون مدربون قادرين على إدارة وتفسير المعلومات المالية الآلية⁽³⁴⁾. ويمكن للأنظمة المتطورة أن تربط تلقائياً بين معاملات المبيعات وإدارة المخزون وطلبات الشراء من الموردين وكشوف المرتبات والإبلاغ الضريبي وتتبع أداء الموظفين؛ ومع ذلك تواجه العديد من المشاريع الصغيرة في البلدان النامية عوائق كبيرة تحول دون اعتماد هذه الأنظمة، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف التنفيذ، وعدم الموثوقية بخصوص إمدادات الكهرباء والاتصال بالإنترنت، ونقص الخبرة الفنية، ومحدودية فرص الحصول على التمويل، والمخاوف المتعلقة بالأمن السيبراني، والصعوبات التي ينطوي عليها دمج الممارسات التجارية غير الرسمية القائمة على التعامل النقدي في أنظمة الإبلاغ الرقمية المتطورة.

47- وفي برامج مثل تلك التي ينفذها الأونكتاد، يجري دمج أدوات رقمية مثل منصة المحاسبة الإلكترونية بهدف مساعدة رواد الأعمال على إدارة شؤونهم المالية بفعالية أكبر، وغالباً ما يتم ذلك من خلال تطبيقات الهواتف المحمولة ومنصات المحاسبة السحابية والتحليلات الأساسية المدعومة بالنكاه الاصطناعي. فعلى سبيل المثال، أصدر فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ دليلاً تدريبياً في مجال المحاسبة مخصصاً للشركات الصغرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى أداة المحاسبة الإلكترونية التي تدعم هذه المشاريع في مسك دفاتر الحسابات وتحسين فرصها في الحصول على الائتمان.

48- وتلبي هذه الأدوات الاحتياجات العملية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال المساعدة في تبسيط عمليات مسك الدفاتر، وأتمتة المهام الروتينية، وتوفير رؤى بشأن التدفق النقدي وأداء الأعمال، وهو ما غالباً ما يكون أكثر صلة بالموضوع بشكل مباشر مقارنة بالبيانات المالية الرسمية. وعلى سبيل المثال، في السلفادور، تضمنت مبادرات ريادة الأعمال الرقمية تدريباً على استخدام المنصات الرقمية بهدف تحسين إدارة الأعمال والإبلاغ؛ وفي أوغندا، استُخدمت الحلول الرقمية لتعزيز الثقافة المالية وممارسات مسك دفاتر الحسابات لدى صغار رواد الأعمال، مما ساهم في تسهيل حصولهم على التمويل ومشاركتهم في الأسواق الرسمية⁽³⁵⁾.

دال - المتطلبات المتعلقة بالمعايير والتوجيهات الحالية

49- تشير المناقشة الواردة في هذه المذكرة إلى أن احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة لم تستوف إلا جزئياً. وقد ساهمت أطر العمل مثل المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في تحسين الشفافية وقابلية المقارنة وإمكانية الحصول على التمويل للشركات الأكثر تنظيماً، لكن العديد من الشركات الصغرى والمشاريع الصغيرة لا تزال ترى أن الإجراءات معقدة للغاية أو مكلفة أو غير ملائمة بما يكفي لقدراتها المحدودة وعملياتها التي تتم في الغالب على المستوى المحلي. وعلى وجه الخصوص، غالباً ما تُعطي الشركات الأصغر الأولوية لإدارة التدفقات النقدية والامتثال الضريبي على حساب الإبلاغ الكامل القائم على الاستحقاقات، وقد تقتصر إلى المهارات أو الحوافز اللازمة لاعتماد أطر عمل موحدة أكثر تفصيلاً، في حين أن ديناميات القطاع غير الرسمي تقلل من معدل اعتماد هذه الأطر بشكل أكبر. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من إحراز تقدم، لا سيما بالنسبة للمشاريع المتوسطة

(34) Oldemeyer L, Jede A and Teuteberg F, 2024, Investigation of artificial intelligence in SMEs: A systematic review of the state of the art and the main implementation challenges, Management Review Quarterly, 75:1185-1227.

(35) استناداً إلى بيانات الرصد الداخلي ووثائق مشروع برنامج إمبريتيك التابع للأونكتاد.

الحجم المندمجة في سلاسل الإمداد الدولية أو التي تسعى للحصول على تمويل خارجي، فإنه يبدو أن الاحتياجات الأوسع نطاقاً والأكثر تنوعاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما على المستوى الجزئي، لم تُعالج إلا جزئياً.

50- وفي هذا الصدد، فإن تحديث التوجيهات المتعلقة بالمستوى 3 الصادرة عن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي في المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن يعالج بشكل أفضل بيئة المعاملات الرقمية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي بالنسبة لهذه المشاريع. وتستهدف التوجيهات بيانات مسك الدفاتر التي تعتمد على الأوراق أو شبه الرسمية، ولا تعكس بشكل كامل الظروف الحالية، حيث أصبحت حتى الشركات الصغرى تستخدم بشكل متزايد خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، وأنظمة نقاط البيع، وتطبيقات المحاسبة السحابية، وقنوات البيع القائمة على المنصات. ويمكن أن تتناول التوجيهات المحدثة التكنولوجيات الجديدة والاحتياجات الفريدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الشركات الصغرى، فيما يتعلق بالإبلاغ المالي. ويجب أن تكون المحاولات الرامية إلى سد الفجوة بين واقع المحاسبة غير الرسمية والأتمتة الحديثة بسيطة ومرنة وقابلة للتكيف مع مستويات الرقمنة المتفاوتة التي قد توجد في الاقتصادات الناشئة.

رابعاً- الخلاصة والمسائل المطروحة لمزيد من المناقشة

51- ختاماً، تؤدي المحاسبة والإبلاغ المالي دوراً حاسماً في دعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإضفاء الطابع الرسمي عليها وتعزيز قدرتها على الصمود. وهناك تآزر واضح بين تحسين الإبلاغ وتحقيق نتائج إنمائية أوسع نطاقاً. ويمكن أن تؤدي المعلومات المالية الأفضل إلى تعزيز فرص الحصول على التمويل، وتقوية الاندماج في سلاسل القيمة، وتحسين الشفافية، مع دعم الإدارة الداخلية والتخطيط واتخاذ القرارات داخل المشاريع في الوقت نفسه. ومع ذلك، لكي تتحقق هذه الإمكانيات بالكامل، يجب تصميم أطر الإبلاغ بحيث تستند في جوهرها إلى مبدأ التناسب، مع مراعاة الحجم والقدرات وموجز المخاطر، فضلاً عن المستخدمين المستهدفين للمعلومات المالية الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

52- ويجب أن تبين أطر ومتطلبات الإبلاغ الوطني واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأن تتوافق مع احتياجات المستخدمين الرئيسيين للمعلومات المالية. ويمكن أن يؤدي تحقيق مزيد من التوافق بين النظم المحاسبية والضريبية والتنظيمية إلى تخفيف أعباء الامتثال بشكل كبير، والحد من ازدواجية إلى أدنى حد ممكن، وتوفير حوافز للاندماج في الاقتصاد الرسمي. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى تعزيز أطر الإبلاغ التي تتسم بالاتساق على الصعيد العالمي والمرونة في آن واحد، بحيث يمكن تكييفها مع السياقات المختلفة للبلدان، مع الاعتراف بأن النهج الواحد الذي يناسب الجميع ليس عملياً ولا فعالاً.

53- ولا يزال بناء القدرات والمساعدة التقنية عنصرين أساسيين لنجاح أي إطار إبلاغ خاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتُعد المبادرات مثل البرامج التدريبية، بما في ذلك وحدات تدريب المدربين والمواد التوجيهية العملية، أمراً أساسياً في بناء الخبرات المحلية وضمان قدرة كل من مُعدّي المعلومات المالية ومستخدميها على تطبيق معايير الإبلاغ بفعالية. ويشكل تعزيز هذه الجهود، لا سيما في البلدان النامية، عاملاً أساسياً في تحسين الامتثال للمحاسبة والاستفادة الداخلية من المعلومات المحاسبية من قبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

54- ومن المواضيع المتكررة الحاجة إلى إيجاد توازن بين البساطة والمصداقية. إن متطلبات الإبلاغ المفرطة أو الشديدة التعقيد تنطوي على خطر تثبيط الامتثال، وقد تؤدي إلى عودة المشاريع الصغيرة

والمتوسطة إلى الاقتصاد غير الرسمي⁽³⁶⁾. وهذا يؤكد على أهمية النظر بعناية في مدى انطباق القواعد المطبقة على الشركات الكبيرة على الكيانات الأصغر حجماً، وإعادة النظر في العتبات التقليدية مثل حجم المبيعات أو عدد الموظفين. وقد توفر النهج الأكثر مرونة، التي قد تتضمن معايير قائمة على المخاطر أو الغرض من المعلومات المالية، طرقاً أكثر فائدة لتحديد متطلبات الإبلاغ المناسبة.

55- ويمكن أن تعيد الأعمال المستقبلية في هذا المجال تقييم معايير تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة بدائل للعتبات التقليدية القائمة على الحجم (مثل حجم المبيعات، والأصول، وعدد الموظفين)، واستكشاف نهج قائمة على المخاطر أو على أصحاب المصلحة أو على التمويل لتحديد التزامات الإبلاغ. ويجب مراعاة الاختلافات بين سياقات البلدان المتقدمة والبلدان النامية، لا سيما فيما يتعلق بالقدرات المؤسسية، وتوافر الخبرات المهنية، وهيكل قطاعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد تشمل الأعمال المستقبلية أيضاً دراسة كيفية تأثير محدودية القدرات المهنية، وضعف آليات الإنفاذ، وكبر حجم القطاعات غير الرسمية على نتائج الإبلاغ الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة. كذلك يمكن تحديد وتبادل النهج السياسية الناجحة من البلدان المتقدمة والنامية.

56- وتشير المناقشة إلى استمرار الاهتمام بتطوير أطر إبلاغ متناسبة ومتدرجة تحقق التوازن بين المصادقية وقابلية المقارنة المرتبطتين بالمعايير الدولية، مثل المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من جهة، والبساطة والفعالية من حيث التكلفة التي تتطلبها الكيانات الأصغر حجماً من جهة أخرى، على غرار ما ورد في التوجيهات المتعلقة بالمستوى 3 الصادرة عن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي في المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي إطار هذه المناقشة، قد تساعد إعادة النظر في هذه التوجيهات، وربما تحديثها، على ضمان استمرار ملاءمتها للاحتياجات المتغيرة لجميع المشاريع الصغيرة، بما يعكس الدور المتزايد للذكاء الاصطناعي والرقمنة.

57- وإضافة إلى المسائل المعروضة في هذه المذكرة، قد يود المندوبون والمندوبات المشاركون في الدورة الثالثة والأربعين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ النظر في الأسئلة التالية:

(أ) ما هي التحديات الرئيسية المتعلقة بالمحاسبة والإبلاغ المالي التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة (يمكن أن يميز النقاش بين الولايات القضائية التي اعتمدت معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتلك التي لم تفعل ذلك بعد)؟

(ب) كيف يمكن لمعايير الإبلاغ أن تساعد في تعزيز مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سلاسل الإمداد الدولية والحصول على التمويل؟

(ج) هل أمكن تلبية احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي؟ وإن لم يكن الأمر كذلك، فما الذي يتعين القيام به أيضاً في هذا الصدد؟

(د) ما هو دور البنية التحتية في تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي، وكيف يمكن ترتيب مراحل تطوير هذه البنية التحتية بهدف مساعدة البلدان على تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي المناسبة؟

Loayza NV, Oviedo AM and Servén L, 2005, The impact of regulation on growth and informality: (36)
.Cross-country evidence, Policy Research Working Paper No. 3623, World Bank

(هـ) ما هي بعض الممارسات الجيدة التي يمكن لمقرري السياسات والجهات التنظيمية تبنيها لتسهيل اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ الخاصة بالشركات الصغرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة؟

(و) هل هناك حاجة إلى توفير توجيهات للكيانات التي تتجاوز العتبة المحددة في التوجيهات المتعلقة بالمستوى 3 الصادرة عن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي في المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتقع دون مستوى الكيانات القادرة على تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؟

(ز) ما الذي يمكن أن تفعله المنتديات الدولية، مثل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، لتعزيز سهولة اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة؟